خـــــاتمة ومـطالـب

لقد فشلت دورة أورغواي ومنظمة التجارة العالمية في الاختبار الأهم، وهو أن لا تُحدث مزيدا من الدمار. إذ نجد أن الأوضاع في قضايا أساسية مثل الصحة العامة والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، قد تدهورت بشكل خطير بفعل قوانين ولوائح منظمة التجارة العالمية.

والأمر المخيف حقا هو أن قوانين منظمة التجارة العالمية ستصيب الدول النامية بأضرار أكثر في المستقبل، وذلك لأن هذه القوانين يتم تطبيقها بشكل مرحلي ولم تُطبّق بالكامل حتى الآن. إلا أن عددا متزايدا من حكومات الدول النامية والمنظمات غير الحكومية -وبسبب إدراكها للضرر الذي أحدثته هذه القوانين -يعارض الاقتراح الأوربي الذي يدعو إلى عقد دورة محادثات جديدة وشاملة لمنظمة التجارة العالمية. وينادى بدلا من ذلك بالتوقف والاستدارة إلى الخلف لمعالجة الأضرار التي تحدثها اللوائح الحالية لمنظمة التجارة العالمية.

في الواقع هناك مؤشرات على وجود مشاكل خطيرة في كل الجبهات التي قيل لنا إنها ستزدهر بسبب تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية. فقد ضربت العالم موجة لم يسبق لها مثيل من عدم الاستقرار المالي. وهناك فجوة في الدخل بين الدول وداخل الدول تتوسع بشكل مستمر وسريع. ورغم المكاسب التي تحققت على صعيد الإنتاجية والكفاءة، فقد ظلت الأجور في عدد كبير من الدول تراوح مكانها. هذا في الوقت الذي تشهد فيه أسعار السلع أكبر انخفاض لها في التاريخ، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى معيشة السواد الأعظم من سكان العالم.

إن تحيّز منظمة التجارة العالمية المتأصل ضد المشاركة الشعبية قد جعلها مكانا ملائما لتمرير خطة عمل ما كان لها أن تزدهر في أجواء الانفتاح والديمقراطية. وقد شهد شاهد من أهل المنظمة بذلك في تصريح أدلى به لصحيفة الفاينانشال تايمز قال فيه أن منظمة التجارة العالمية "مكان تتآمر فيه الحكومات سرا ضد جماعات الضغط في بلدانها".[1]

ورغم هذه الشهادة الدامغة، كان الاتحاد الأوربي يقود مساعي لعقد دورة مفاوضات جديدة لتوسيع قيود منظمة التجارة العالمية على تصرفات الحكومات تجاه ما يستجد من قضايا. ويتمثل أحد الاقتراحات التي طرحها الاتحاد الأوربي في بعث الحياة في الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار، وذلك بضمها لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية[2] وقد أيدت اليابان دعوة الاتحاد الأوربي لعقد دورة جديدة وكذلك كندا.

لم تكن إدارة بيل كلينتون ترغب في إجراء مفاوضات مطولة. وكان مرد ذلك لسببين، أولهما أنها قد جُرِّدت من السلطات التجارية التي جاءتها بموجب اتفاقية الفاست تراك (Fast Track) ، إلى جانب فقدها لدعم الكونغرس والشعب الأمريكي لأجندتها الراديكالية المؤيدة للعولمة. والثاني، أنها لم تُرد أن تُسلِّط الأضواء على سجل نائب الرئيس الأمريكي، آل غور، وما يتضمنه من تفريط في قضايا البيئة، قبل الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٠م. ولهذا فقد دعت الولايات المتحدة إلى وضع " خطة عمل متواضعة". وهي خطة عمل تدعو إلى تحرير الزراعة والغابات بدرجة كبيرة، ولتحرير قطاع الخدمات وتوسيع سلطة منظمة التجارة العالمية عليه (بما في ذلك التعليم والصحة)، ووضع لوائح جديدة تضمن تمتع منتجات التقنية البيولوجية بالقبول في كافة أنحاء العالم.

إن التحقيق الذي أجريناه على مدى عام كامل ليكون مادة لكتابنا: "من يملك منظمة التجارة العالمية" (Whose trade Organization) ، لا يهدف إلى استيعاب كل مشاكل هذه المنظمة. إلا أنه نجح في إضاءة نقطة مهمة، وهي أن سجل المنظمة خلال السنوات الخمس التي مضت على إنشائها، لا يدعم فكرة عقد دورة جديدة من المحادثات بشان توسيع المنظمة. بل تؤكد الدراسة الموثقة التي أجريناها على ضرورة المسارعة إلى نبذ العناصر الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات (GATT) بسبب ما فيها من عيوب مشينة .

إننا ورغم تأييدنا لوضع قوانين تجارية دولية ملزمة للتحكم في تدفق السلع والخدمات، إلا أننا نرفض رفضا قاطعا استخدام هذه القوانين لتقويض أنظمة الحكم الديمقراطية المسؤولة، أو لإزالة الإجراءات واللوائح الموضوعة بهدف حماية المصلحة العامة.

وهناك إجماع متزايد في أوساط المنظمات غير الحكومية (NGOs) في جميع أنحاء العالم، على ضرورة تهذيب منظمة التجارة العالمية لضمان تحقق الأمور التالية:

- تيسير الحصول على السلع الضرورية مثل الغذاء والدواء.
- توفير الخدمات الأساسية مثل الماء النظيف والصحة العامة وغير ذلك من خدمات التعليم والنقل والرعاية الصحية.
- احترام الحقوق الأساسية للعاملين وغير ذلك من حقوق الإنسان.
- توفير السلامة في مكان العمل وسلامة المنتجات والغذاء.
- المحافظة على صحة البيئة وصيانة الموارد الطبيعية.
- توفّر المعلومات مثل وضع ديباجات دلالية دقيقة لمحتويات ومواصفات السلع.
- الحق في الاختيار من بين السلع والخدمات المتنافسة.
- ضمان تمثيل مصالح المواطنين في عملية اتخاذ القرار.
- تمكين المواطنين من محاسبة ومساءلة الشركات والحكومات التي تنتهك حقوق المواطنين.

وهناك إجراء انتقالي يمكن أن يُتّفق عليه في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد بمدينة سياتل في نوفمبر ١٩٩٩م. ويتمثل هذا الإجراء في ما أجمعت عليه المنظمات غير الحكومية في العالم من ضرورة عمل مراجعة شاملة لأداء منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها وحتى تاريخ اليوم، بدلا من الدخول في دورة جديدة من المفاوضات بقصد تحرير التجارة والاستثمار.

ولا ينبغي أن تُوسَّع قوانين منظمة التجارة العالمية لتغطي قضايا جديدة مثل الاستثمار، والتحكم الذي تمنحه الاتفاقيات القائمة للشركات (مثل الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة بإضافة عبارة "كافة أشكال الحياة" لتعريف مصطلح "ملكية"). بل على الدول المشاركة في اجتماع سياتل أن تتفق على عمل مراجعة شاملة لنتائج وآثار دورة أورغواي حتى تاريخ اليوم، مع الاهتمام بتحديد الجوانب التي يتعين تخفيفها أو استبدالها أو إزالتها.

إننا نصر على أن يشتمل الاجتماع الوزاري الذي سينعقد بسياتل على الأمور التالية:

إعلان سياتل الوزاري : سبعة مطالب

١- صدور قرار بتوقيف اعتراضات تجارية معينة.

إن الأحكام المقلقة التي صدرت عن منظمة التجارة العالمية ضد إجراءات محلية اتخذتها الدول لحماية سلامة البيئة والصحة والغذاء، يحتم على حكومات الدول الأعضاء في المنظمة أن تتفق في إعلان سياتل الوزاري على فرض قرار بوقف اعتراضات المنظمة على إجراءات يراد بها حماية سلامة البيئة والصحة والأغذية. كما يتعين وقف الاعتراض على القوانين المحلية التي تستند إلى مستوى الحماية الذي تختاره دولة ما (مثل الحظر الفرنسي على الإسبستوس). وتلك الناشئة عن أخذ الدول بمبدأ التحوّط (كالحظر الذي فرضه الاتحاد الأوربي على لحوم البقر التي تحتوي على هرمونات صناعية) . ويجب أن يشمل قرار الإيقاف الاعتراضات على السياسات التي تعامل المنتجات- المحلية والمستوردة -بحسب الكيفية التي جرى تصنيعها بها (مثل الحظر على السلع التي تُنتج باستخدام الأطفال. أو على منتجات يتم جمعها بشكل يضر بالبيئة، مثل استخدام شباك صيد التونا التي تهدد أسماك الدولفين). كما يتعين إيقاف الاعتراضات على التشريعات المحلية التي تُسن وفاءً بالتزامات دولية، مثل قوانين جودة الوقود التي سنتها اليابان تطبيقا لمقررات بروتوكول كيوتو، والقوانين الأمريكية الهادفة إلى حماية السلاحف البحرية.

٢- عمل مراجعة موضوعية لدورة أورغواي

على الإعلان الوزاري لاجتماع سياتل أن يشرع في عمل مراجعة صريحة وموضوعية لاتفاقيات دورة أورغواي، وأن تتم هذه المراجعة في ظل مشاركة واسعة في صياغة وتطبيق المراجعة. ويجب أن يتمثل الهدف من هذه المراجعة في تحديد أوجه الاتفاقيات الحالية التي تحتاج للتعديل أو الإزالة، سعيا لجني المكاسب العريضة التي وعدت بها مقدمة النظام الأساسي لدورة أورغواي.

٣- ضمان الحصول على السلع والخدمات الأساسية

الغذاء: صون قدسية حق الإنسان في الأمن الغذائي. وجوب أن يُركّز التقييم الذي سيجرى لاتفاقية دورة أورغواي حول الزراعة، على قضية الأمن الغذائي، وبالأخص الجانب المتعلق بالدول الأقل نموا وبالمستهلكين في الدول التي تستورد معظم أو كل غذائها من الخارج. وجوب فحص تأثير كبريات الشركات متعددة الجنسيات المتخصصة في تجارة الحبوب والمبيدات والأسمدة الزراعية، مع التركيز على إيجاد إجراءات مناسبة لكسر حالة الاحتكار والتركيز الكثيف التي تشهدها الأسواق في الوقت الراهن. ويتعين كذلك مراجعة جوانب اتفاقية "الجوانب المتعلقة بالتجارة في الملكية الفكرية (TRIPs) ، بهدف تغيير البنود التي تقوّض الأمن الغذائي وتسمح بالقرصنة البيولوجية. إن عمل مراجعة موضوعية للقوانين الحالية لمنظمة التجارة العالمية، سيقود إلى إجراء مفاوضات مستقبلية حول البند المتعلق بالأمن الغذائي، وسيسمح للحكومات باتخاذ ما تراه ملائماً من إجراءات لحماية أمنها الغذائي من آثار التضارب المتأصل في معاهدات منظمة التجارة العالمية.

الدواء: يجب مراجعة اتفاقية "الجوانب التجارية في الملكية الفكرية" (TRIPs) بهدف التسامي بقضية الصحة العامة على المصالح التجارية، ولضمان حصول المستهلك على الأدوية الضرورية. كما يجب رفض الاقتراحات التي تقدمت بها بعض الدول المتقدمة والتي تهدف إلى استغلال فرصة انعقاد المؤتمر الوزاري بسياتل في الدفع باتجاه توسيع قوانين "اتفاقية الجوانب التجارية في الملكية الفكرية".

الخدمات: وجوب أن تراعي المراجعة التي ستجرى لبنود "الاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات" (General Agreement on Trade in Services) الكيفية التي ستؤثر بها الاتفاقية على الحق العالمي في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والماء والتعليم والصحة العامة وحماية البيئة. كما يجب أن تتعرض المراجعة لمسألة غياب الأدوات اللازمة لمحاربة ما ينتظم العالم حاليا من موجة دمج وتملُّك ذات طابع احتكاري.

٤- ضمان توفر السلامة في الغذاء والصحة وأماكن العمل وحماية صحة البيئة

مبدأ التحوّط: على الإعلان الوزاري لقمة سياتل أن يُلزم لجان الفصل في النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية بعدم تفسير أي من اللوائح الحالية لمنظمة الصحة العالمية بشكل يحد من قدرة الحكومات على العمل بمبدأ التحوّط واتخاذ إجراءات تهدف إلى صون سلامة الأغذية والصحة والبيئة.

سلامة الأغذية ووضع ديباجات دلالية على المنتجات الغذائية:

على المؤتمر الوزاري بسياتل أن يلزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بمراجعة الاتفاقية الزراعية بموضوعية وصراحة. ويجب أن تفضي هذه المراجعة إلى الأمور التالية:

(١) تعديل بنود "اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات" (SPS) بما يمكِّن الحكومات من اتخاذ إجراءات مشروعة وعادلة للمحافظة على سلامة الأغذية.

(٢) إلغاء القوانين ذات الصلة بالإجراء الذي يلزم الحكومات بإثبات عدم سلامة المنتجات قبل حظرها أو قبل إصدار لوائح لتنظيمها.

(٣) وضع تعريف لمصطلح "تكافؤ" الوارد في اتفاقيات الصحة العامة وصحة النباتات، والذي يقضي بأن توفر اللوائح الخارجية نفس مستوى حماية الصحة والسلامة الذي توفره القوانين الداخلية للدول.

(٤) وأن لا يُطلق وصف "مكافئة" على آليات الفحص والمراجعة الخارجية إلا إذا كانت بنفس قوة القوانين المحلية.

إن على مؤتمر سياتل الوزاري أن يوضح أن الإجراءات التي تهدف إلى مساعدة المستهلك على الاختيار من خلال تزويده بمعلومات كافية عن المنتجات المعروضة- مثل البنود التي تنص على وضع ديباجات دلالية على المنتجات لتوضيح مكوناتها الغذائية -لا تشكل خرقا لقوانين اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) واتفاقية العوائق الفنية للتجارة (TBT).

مواصفات سلامة البيئة وسلامة المنتجات:

يجب أن يُسمح للدول بأن تضع معايير ومواصفات خاصة بها فيما يتعلق بسلامة المنتجات والعمال والصحة والبيئة فيها، طالما أنها تُطبق بلا تمييز بين

المنتجات (ومن ذلك أن يُسمح لفرنسا بحماية العمال الفرنسيين من خطر الإسبستوس).

٥- التحكم في حُمّى الاندماج واحتكار الأسواق

الممارسات التي تهدد مبدأ المنافسة: لقد نادت بعض الدول المتقدمة باستغلال فرصة لقاء سياتل الوزاري لبدء دورة جديدة من المفاوضات بشأن قوانين المنافسة بمنظمة التجارة العالمية. لكن لم نسمع عن دولة تنادي بوضع قوانين للتعامل مع الممارسات التجارية التي تهدد مبدأ المنافسة، ولمواجهة التهديد المتزايد لموجة الدمج والتملك ذات الطابع الاحتكاري والتي تضرب العالم في الوقت الراهن. إن على لقاء سياتل الوزاري أن يوجِّه اللجنة المختصة بـ "سياسة المنافسة" التابعة لمنظمة التجارة العالمية لإيجاد آليات لتحقيق الأغراض التالية:

- السيطرة على الممارسات التجارية التي تقوم بها الشركات الدولية للقضاء على المنافسة أو لتقييدها (مثل تحديد الأسعار وغير ذلك مما يجري بين الشركات من ممارسات).
- مراجعة أنماط احتكار الأسواق وما تشهده من تزايد في حالات الدمج والتملّك والتحالف.

٦- ضمان الحق في التمثيل وإصلاح الأخطاء:

الشفافية والمساءلة: يجب أن يُسفر لقاء سياتل عن زيادة مسؤولية منظمة التجارة العالمية أمام الشعوب. كما يجب أن يتضمن الإعلان النهائي للاجتماع الوزاري بسياتل على الآتي:

- تبني مبدأ الانفتاح. أي أن تتاح للجمهور فرصة الاطلاع على كافة الوثائق التي تتوفر للجان الفصل في المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية (بما في ذلك المرافعات النهائية لكافة أطراف النزاع، ومذكرات الخبراء، وأحكام ومذكرات الفريق القانوني للمنظمة).
- وضع إجراءات جديدة للجان تسوية النزاعات. ويشمل ذلك: إعادة النظر في المؤهلات المطلوبة للفوز بعضوية لجان الفصل في النزاعات، وذلك للاستفادة من قدر أكبر من الخبرة. ووضع قوانين فعالة لقضية تضارب المصالح. وتوفر

ضمانات بأن تضم لجان النظر في القضايا المتصلة بالبيئة والصحة والمستهلكين، أعضاءً ذوي خبرة في القضايا موضع النظر.

■ معالجة المعوقات التي تواجهها وفود الدول النامية المشاركة في لقاءات المنظمة، مثل المعوقات المتصلة بالتمويل والموارد البشرية والبنية التحتية، وبالطريقة التي تختارها هذه الدول، وذلك لضمان المشاركة المتساوية والفعالة لكافة الدول في المفاوضات.

٧- ضمان أن تعمل قوانين الاستثمار على تعزيز الاستقرار المالي.

يجب مراجعة اتفاقية إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة (TRIMs)، واتفاقية الخدمات المالية للعام ١٩٩٧م، والاتفاقية العامة للتجارة في مجال الخدمات (GATs)، وذلك لإضافة آليات جديدة أو لإضافة إجراءات تضمن استقرار السوق. ويجب أن تشتمل المراجعة على إجراءات لمواجهة المضاربة في العملات وتقلبات الاستثمار قصير الأجل (مثل إجراءات التحكم في رؤوس الأموال التي ابتدعتها شيلي وأثنى عليها عدد متزايد من خبراء الاقتصاد الدوليين).

خاتمة

لقد كان لمنظمة التجارة العالمية- خلال السنوات الخمس التي مضت على إنشائها -تداعيات وآثار بعيدة المدى على الوظائف والأجور ومستويات المعيشة وعلى إجراءات حماية سلامة الأغذية والصحة والبيئة المحلية والدولية. يُضاف إلى ذلك تأثيرها على التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والتجارة والاستثمار الدوليين. ولم تتم حتى الآن دراسة هذه الآثار بشكل منظّم، كما لم تجر تغطيتها بدرجة كافية في وسائل الإعلام. ونتيجة لذلك لا يعي معظم الناس في العالم أن حياتهم ومعاشهم وغذاءهم وبيئاتهم- التي هي عماد مستقبلهم -يجري تشكيلها بواسطة مؤسسة جديدة شديدة القوى واسعة النفوذ.

إن وظيفة منظمة التجارة العالمية لا تقتصر على التجارة أو على توجهات اقتصادية بعيدة فحسب. بل هي آلة وأداة لإعادة صياغة القوانين والسياسات والثقافات والقيم على المستوى المحلي والقومي والدولي. ولأن مشروع إعادة الصياغة هذا يؤثر علينا جميعا وبشكل مباشر، فإننا نأمل أن يُسهم هذا الكتيب في زيادة وعي الشعوب بحقيقة منظمة التجارة العالمية، وبما يَتوفر لنا من خيارات حيال العولمة.

إن جهاز العلاقات العامة بمنظمة التجارة العالمية يسعى بشتى السبل لإقناعنا بأن هذه المنظمة تهدف إلى إسعاد البشر والارتقاء بهم من خلال تحرير التجارة وتطويرها. لكن لا ينبغي لهذه المحاولات أن تقنعنا بحتمية نموذج العولمة الاقتصادية الذي تستعين به الشركات اليوم لإعادة صياغة العالم. فالحقيقة أن هذا النموذج لم يتطور ولم يُطبّق إلا بفعل الجهود الجبارة والتخطيط الصبور والضغوط المتصلة التي بذلتها الجهات المنتفعة منه.

إن هناك نماذج أخرى تستطيع صنع مجتمع أكثر عدلا وأغزر أمنا وأسلم تعاملا مع البيئة وأكثر ديمقراطية ومساءلة. إلا أن السؤال الذي يبرز هنا هو: كيف يتسنى لنا نحن الذين نشكل غالبية سكان العالم ونعاني من عنت وظلم الوضع الراهن، أن نتعلم وأن ننظم أنفسنا لنحقق التغيير الذي ننشد؟

صفحة بيضاء

NOTES

I. THE WTO'S SLOW-MOTION COUP D'ETAT

1. Lloyd Bentsen, "The Uruguay Round-Now," The Washington Post, September 13, 1994 at A 21.

2. Id.

3.United Nations Development Program (UNDP), Human Development Report 1999, Geneva: UNDP (1999) at 3. Also see UNCTAD, 1998 Least Developed Countries Report: Overview, Geneva: UNCTAD (1998) at 3.

4. UNCTAD 1997 Trade and Development Report: Overview Geneva. UNCTAD (1997) at 6.

5. See World Bank, Global Development Finance 1999, Washington, D.C. World Bank, pp 4-15.

6. Anthony Faiola, "Deep recession Envelops Latin America," The Washington Post, August 5, 1999 at 1.

7. International Labor Organization, "Asian Labor Market Woes Deepening" December 1998.

8. UNDP, op cit., 3.

9. Id.

10. U.S. Department of Commerce, International Trade Administration Data.

11. Bentsen, op cit., n 1.

12. Brook Lamer, "Brawl over Bananas," Newsweek, April 28, 1997 at 24.

13. Mike Gallagher and Cameron McWhirter, Violence and Drugs: Armed Soldier Evict Residents in Chiquita Plan to Eliminate Union "The Cincinnati Enquirer, May 3, 1998.

14. This position is referred in the "USTR Barshefsky Committed to Resolving Beef Hormone Dispute," Press Release, Apr. 19, 1999.

15. See WTO: Overview of the State-of-Play of WTO Disputes, at www.wto.org/, on file with Public Citizen.

16. Id.

17. WTO, Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes (DSU) at Article 14 and Appendix 3, Paras, 2 and 3.

18. Id. at Appendix 3, Para 3.

19. Id at Article 3.6.

20. Id at Article 8.1.

21. WTO Document WT/ DSB / RC / 1 (96-5267), December 11, 1996.

22. Annual Report of Nestle, S.A., Nestle Management Report 1998, Directors and Officers (1999).

23.Id at Appendix 3, Para 3.

24. WTO, United States-Import Prohibition of Certain Shrimp and Shrimp Products (WT/DS558/AB/

R), Report of the Appellate Body, October 12, 1998 at Para 100.

25. Id at Article 21.

26. Id at Article 22.2.

27. Id.

28. Id.

29. Id at Article 22.3.

30. Id at Article 17.3.

31. Id at Article 17.1.

II. THE WTO AND THE ENVIRONMENT

1. WTO, "Trade and the Environment in the WTO," Press Brief, Apr. 16, 1997.

2. Robert Evans, "Green Push Could Damage Trade Body - WTO Chief," Reuters, May 16, 1998.

3. WTO, United States - Standards for Reformulated and Conventional Gasoline (WT/DS2/R), Report of the Panel, Jan. 29, 1996.

4. See WTO, United States - Standards for Reformulated and Conventional Gasoline (WT/DS2/AB/R). Report of the Appellate Body, May 20, 1996.

5. 62 Fed. Reg. 24776, May 6, 1997, at Appendix 19.

6. WTO, United States - Standard for Reformulated and Conventional Gasoline, (W/DS2/9), Consolidated Report of the Panel and the Appellate Body, May 20, 1996, at Part C (Conclusions).

7. 62 Fed. Reg. 24776, May 6, 1997, at Appendix 19.

8. WTO, united States Standards for Reformulated and Conventional Gasoline, Second Submission of the United States, Aug. 17, 1995, at 22-24.

9. John Malek and Dr. Peter Bowler, Dolphin Protection in the Tuna Fishery, Interdisciplinary Minor in Global Sustainability, Seminar, Irvine: University of California Press (1997), at 1.

10. GATT, United States - Restrictions on Imports of Tuna (DS21/R1), Report on the Panel, Sep. 3, 1991.

11. GATT, United States - Restrictions on Imports of Tuna (DS21/R1), Report on the Panel, June 1994.

12. "Clinton Pledges Early, Renewed Efforts to Pass Tuna-Dolphin Bill", Inside U.S. Trade, Oct. 1996.

13. Public Law 93-205, 16 U.S. 1531 et seq. see also Fed. Reg. 24244, June 29, 1987.

14. Id. At Article 2.2.

15. Id. At Article 2.4.

16. European Communities - Measures Affecting the Prohibition of Asbestos and Asbestos Products (LWT/DS 135), Complaint by Canada, May 28, 1998.

17. American Electronics Association, Legality Under International Trade Law of Draft Directive on Waste from Electrical and Electronic Equipment, Mar. 1999, prepared by Rod Hunter and Marta Lopez of Hunton and Williams, Brussels, on file with Public Citizen.

18. U.S. Department of State Demarche to DGI, DGIII (Industry) and DGXI (environment), Jan. 11, 1999 at 4, on file with Public Citizen.

19. Id at Article 4.4.

20. European Union DGXI, Second Draft Proposal for a Directive on Waste from Electrical and Electronic Equipment, Jul. 1998.

21. Id at 13.

22. See Embassy of Japan. Backgrounder on Amendments to its Law Concerning Rational Use of Energy Law (1999), on file with Public Citizen.

23. European Union DGXI, Official Proposal for Directive on WEE, July 1999.

24. The system employs lean-burn technology that reduce fuel used by means of air intake larger than the theoretical air-fuel mixture ratio, in order to achieve fuel economy, See id.

25. Japan, Law Concerning Rational Use of Energy, June 22, 1979 revised June 5, 1998.

26. See "TBT Notification 99.003," Letter from European Commission Industrial Secretariat, 1999, on file with Public Citizen.

27. According to Japanese Government sources, the U.S. first weighed in against Japan's fuel efficiency law on behalf of Daimler-Chrysler. At the U.S. Japan summit in May 1999, Japanese official reported that the President of Ford Motor Company also complained about the law to the Prime Minister of Japan. Official with Japanese Embassy in Washington, D.C., personal communication with Michelle Storza, Research Director, Public Citizen's Global Trade Watch, May 13, 1999.

28. See letter from Ferial Ara Saeed, First Secretary of the Economic Section of the U.S. Embassy to Mr. Kazuyoshi Umemoto, Director of the First International Organization s Divisions of the Economics Affairs Bureau of the Ministry of Foreign Affairs, Mar. 8, 1999.

29. European Economic Council (ECC) Regulation No. 3254/91, Nov 4, 1991 at Article 2 and 3, Annex 1.

30. Neil Buckly, "New Offer by U.S. on Leg-Hold Traps," Financial Times, Dec. 1, 1997.

31. See U.S. Trade Representative, 1999 National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers (1999), at 115.

32. See Signatories to Feb. 6, 1996, "Open Letter to Policymakers from Coalition for Truth in Environmental Marketing Information," on file with Public Citizen.

33. WTO Committee on Trade and Environment Document WT/CE/W/27, "U.S. Proposals Regarding Further Work on Transparency of Eco-Labeling" March 25, 1996.

34. Suggested basis on U.S. Proposal Regarding Principles Applicable to Eco-labeling Programs , May 22, 1996, on file with Public Citizen.

35. Id.

36. "TBT Committee Discusses Labeling Standards," BRIDGES Weekly Trade News digest, Vol.3 no.24, June 14, 1999.

37. Keith Koffler, "Administration to Bring Seven Trade Complaints to the WTO," Congress Daily, May 3, 1999.

38. (1969) Vienna Convention on the Law of Treaties at Article 30(2).

39. North American Free Trade Agreement (NAFTA) at 104.

III. THE WTO, FOOD SAFETY STANDARDS AND PUCLIC HEALTH.

1. See John Canham-Clyne Patrick Woodall, Victoria Nugent and James Wilson, "Saving Money, Saving Lives: The Documented Benefits of Federal Health and Safety Protections," Public Citizen's Congress Watch, June, 1995. The authors conclude that over the past 30 years, standards for motor vehicle safety alone has saved at least 250,000 lives and OSHA regulation have saved over 140,000 lives.

2. WTO, Agreement on Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS) Agreement, Preamble at Para 6: " (T)o further the use of harmonized SPS measures," See also Article 3 on Harmonization.

3. Id at Article 5.

4. Id at Article 5.1.

5. Id at Article 3.

6. Id, According to Geneva based trade official, the Appellate Body move suggest that WTO Members must have conduct a risk assessment before adopting trade restrictive measures. See "WTO Salmon Ruling Clarifies Conditions For Banning Food Imports, Experts Say" BNA Daily Report for Executives Oct. 28, 1998.

7. See European Economic Council Directive 88/146/EEC cited in European Community Measures Affecting Meat and Meat Products (WT/D526/ABR) Report of the Appellate Body, Apr.16, 1998 at 2.

8. "Brie and Hormones" The Economist, Jan. 7, 1989, at 22, Samuel S. Epstein, "The Chemical Jungle," International Journal Health Services (1990) at 278, A.1 Fisher et al., Estrogenic Action of Some DDT Analogues," 81 Proc. Soc. Expt'l Med. At 449-441, and W.H. Bulger & D Kupfer, "Estrogenic Activity of Pesticides and Other Xenobiotics on the Uterus and Male Reproductive Tract" in L.A. Thomas, et al., Eds., Endocrine Technology (1985) at 1.33.

9. Among the most vocal critics of the EU ban has been the National Cattlemen's Beef Association (NCBA). After the ban, NCBA President, George Swan, said, "Ten years of false accusations. Ten years of lost markets for U.S. cattlemen and lost opportunities for European consumers E." National Cattlemen's Beef Association, "Government Must Retaliate if EU Continues to Ban American Beef," Press release, May 10, 1999.

10. See WTO, European Communities - Measures Affecting Meat and Meat Products (Hormones) (WT/DS26), complaint by the United States.

11. See WTO, European Communities - Measures Affecting Meat and Meat Products (Hormones) (WT/DS26), Report of the Panel, Aug. 8, 1997 at Para. 8,159.

12. WTO Report of the Appellate Body, op.cit. n. 7.

13. USTR "USTR Announces Final Products List In Beef Hormones Dispute" Press Release, Jul. 19, 1999.

14. James Gerstenzang, "U.S. Urges European Union to Avert Toy Restrictions," Los Angeles Times, May 28, 1998, at A 1.

15. See U.S. Department of State, USG Concerns Over Regulation of Toys Made with Polyvinyl Chloride," Action Cable, Dec. 12, 1997 on file with Public Citizen.

16. Id. at Paras 3-5, Denmark, the Netherlands, and Belgium had already instituted voluntary bans on phthalates, PVC-softened toys, or PVC toys.

17. U.S. Department of State Action Cable, op cit, n. 15 at Para 2.

18. U.S. Department of State, "U.S. Concerns over Regulation of Toys Made with Polyvinyl Chloride." Action Cable, Dec.12, 1997, at Para 15.

19. James Gerstenzang, op. cit, n. 14.

20. Stacy Kraver, "Mattel Is Phasing Out Teething Toy Additive," The Wall Street Journal, Sep. 24, 1998.

21. Susan Warren, "Toy Makers Say Bye-Bye to Plasticizers," The Wall Street Journal, Nov. 12, 1998, at B 1.

IV. THE WTO'S IMPACT ON EMERGING HEALTH AND ENVIRONMENTAL ISSUES

1. Matthew Stilwell and Brennan Van Dyke, An Activist's Handbook on Genetically Modified Organism and the WTO, Center for International Environment Law, Washington D.C., Mar. 1999, at 3.

2. WTO, Agreement on Sanitary and Phytosanitary Measures, at Article 5.2.

3. WTO, Agreement on Technical Barrires to Trade, at Article 2.2.

4. "UN Talks on Genetically Modified Trade Protocol Collapse," European Chemical News - CBNB, Mar.24, 1999.

5. The U.S. is not a party to the Convention on Biological Diversity, so had no vote at the negotiations. However, it was still entitled to participate in the negotiations, and essentially "voted" through the Miami group initiative. Chee Yoke Ling, "U.S. behind collapse of Cartagena biosafety talks," Third World Resurgence, No.104/105, Apr./May 1999.

6. Andrew Pollack, "U.S. and Allies Block Threat on Genetically Altered Goods," The New York Times, Feb. 24, 1999.

7. Chee Yoke Limg, op. cit. n. 5.

8. "EU Accuses U.S., Others of Extreme Positions That Will Block Biosafety Protocol," International Environment Reporter, Feb. 17, 1999, at 136.

9. EEC/90/220, quoted in "E.U. Environment Ministers Strength De Facto Ban On GMO Pending New Law," International Trade Reporter, Volume 16, Number 26, June 30, 1999.

10. Id., at 112.

11. "Member States Reject Application for Two Genetically Modified Cotton Seeds," International Environment Reporter, Feb. 17, 1999, at 138.

12. Diane Johnson, "France's Fickle Appetite," The New York Times, Aug. 2, 1999.

13. Inside U.S. Trade, Vol. 17, No. 185, May 7, 1999 at 28.

V. WTO INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS, ACCESS TO MEDICINES AND PATENTS ON LIFE

1. Stephen W. Scondelmeyer, Economic Impact of GATT Patent: Extension on Currently Marketed Drugs, PRIME Institute, College of Pharmacy, University of Minnesota, March 1995 at 6.

2. Martha L. Crouch, How the Terminator Terminates: An Explanation for the Non-Scientists of a Remarkable Patent for Killing Second Generation Seeds of Crop Plants, Edmunds Institute (1998) at 1.

3. Vandana Shiva, Biopiracy, The Plunder of Nature and Knowledge, Boston: South End Press (1997) at 88.

4. WTO, TRIPs Agreement at Article 27.3 (c).

5. Rural Advancement Foundation International, "Basmati Rice Patent," Geno-Type, Apr. 1, 1998.

6. WTO, TRIPs Agreement at Article 64.1.

7. Vandana Shiva, op.cit. n. 3, at 69.

8. John F. Burns, "Tradition in India vs. A Patent in the U.S.," The New York Times, Sep. 15, 1995.

9. Id.

10. Id.

11. Id.

12. Id.

13. See, Thai Network on Biodiversity and Community Rights, "Rationale and Background to the Draft Thai Tradition Medicine and Local Knowledge Protection and Promotion Act as approved in principle by the cabinet on Jul. 15, 1997," on file with Public Citizen.

14. Letter from the U.S. State Department to the Royal Thai Government, Apr. 21, 1997, on file with Public Citizen.

15. Guatemalan Presidential Decree 66-83, Jun. 7, 1988, Article 13: Labeling.

16. Guatemalan Government Agreement No. 841-87, Sep. 30, 1987, Article 12.

17. Frank T, Kelly, Gerber's Vice President for Latin America Letter to the President of Guatemala, Jun. 16, 1994 on file with Public Citizen.

18. Gerber Letterhead, c. 1994.

19. UNICEF data, cited in The Right Reverend Simon Barrington-Ward "Putting Babies Before Business," The Progress of Nations (1997).

20. The Right Reverend Simon Barrington-Ward, op. cit.

21. Id.

22. Nutrition League Table, UNICEF, "Protecting Breast-Milk from Unethical Marketing." The Progress of Nations (1997).

23. Id.

24. Mario Permuth, Letter to President Bill Clinton, Dec. 12, 1993, on file with Public Citizen. In the letter, Mario Permuth identifies himself as "The Attorney hired by UNICEF to help support to the Guatemalan Ministry of Health."

25. "Gerber Uses Threat of GATT Sanctions to Gain Exemption from Guatemalan Infant Health Law," Corporate Crime Reporter, Vol. 10 No. 14, Apr. 8, 1996.

26. Paul Harris, "South Africa: Drug Industry Threatens to Take South Africa to WTO," Reuters, Sep. 8, 1997.

27. Id.

28. Barbara Larkin, Legislative Assistant to the Secretary of State, Report sent to Rep. Sam Gejdenson (D.CT). House of Representatives Committee on International Relations, February 5, 1999.

29. Id.

VI. THE WTO AND DEVELOPING COUNTRIES

1. UNCTAD, Least Developed Countries Report, 1998: Overview, Geneva: UNCTAD (1998), at 3.

2. Charkravathi Raghavan, "LDCs to lose $3 Billion in Uruguay Round," North South Development Monitor (SUNS) 3620, on file with Public Citizen.

3. UNCTAD, Trade and Development Report, 1998: Overview, Geneva: UNCTD (1998), at 14-15.

4. Mark Weisbrot, Globalization: A Primer, Washington, D.C. Preamble Center (1999) at 10.

5. See "Corporate Profits Year by Year," Associated Press, Mar. 31, 1999, citing U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis data.

6. Unite Nations Development Program (UNDP), Human Development Report 1999, Geneva: UNDP (1993) at 3.

7. See Jane Kennan & Christopher Stevens, From Lome to the GSP: Implications for the ACP Losing Lome Trade Preferences, Oxford: Institute of Development Studies, Research Paper for Oxfam Great Britain, Nov. 1997.

8. World Bank, Global Development Finance 1999, Washington D.C.: World Bank (1999) pp. 14-15.

9. WTO, Agreement on Agriculture (AoA) at Part IV. The AoA requires developing countries to remove non-tariff import controls converting them to tariffs and then eventually removing them.

10. Id, at Part V.

11. For example, bananas, coffee, cocoa, beef, veal, sugar and rum.

12. See "Vulnerable ACP States," Lome 2000, no. 7, Feb. 1998, at 2.

13. Mike Gallagher & Cameron McWhirter, "Violence and Drugs: Armed Soldiers Evict Residents in Chiquita Plan to Eliminate Union," The Cincinnati Enquirer, May 3, 1998.

14. John Tomlinson, MEP (Member of European Parliament), "Going Bananas Dispute," EU Development Issues, Autumn 1997, at 1.

15. Brook Larmer "Brawl Over Bananas," Newsweek, April 28, 1997 at 24.

16. U.S. Mission to the EU, "WTO Authorizes U.S. to Retaliate in Banana Dispute," Press Release, April 20, 1999.

17. Thomas W. Lippman. "An Appeal for Banana Peace : General Suggests U.S. Trade Fight May Undercut Caribbean Drug Battle," The Washington Post, June 6, 1996.

VII. HUMAN AND LABOR RIGHTS UNDER WTO

1. George Graham, "Pressure for Social Clauses in GATT Deal," Financial Times, Mar. 16, 1994

2. French Decree 96-1133, Dec. 24, 1996, on prohibition of asbestos (I.O. dated Dec. 26, 1996), on file with Public Citizen.

3. Bill Schiller, 'Why Canada Pushes Killer Asbestos," Toronto Star News, Mar. 20, 1999.

4. European Communities-Measures Affecting the Prohibition of Asbestos Products (WT/DS 135), Complaint by Canada, May 28, 1998.

5. International Organization on Standardization, Standard ISO-7337, 1984.

6. World Health Organization, World Health Report 1997, Executive Summary, Geneva (1998).

7. "Burmese leaders in exile welcomes limited U.S. sanctions," Agence France Presse, Sep. 24, 1996.

8. Act of June 25th , 1996, Chapter 130, 1, 1996, Mass Acts 210 codified at Mass Gen. L. ch. 7.22 G-22M.

9. Prominent U.S.A Engage members are: AT&T, Boeing, BP, Calix, Chase Manhattan Bank, Coca Cola, Dow Chemical, Ericsson, GTE Corporation, IBM, Intel, Monsanto, Siemens, and Union Carbide. For a full list, See http: /usaengage,org/ background/members.html, on file with Public Citizen.